

محاضرات أخلاقيات البحث العلمي (تابع)

ثانيا: مبادئ النشر العلمي

إذا كان البحث العلمي ضروري لتقدم المجتمع، فإنه لن يحقق أية فائدة من تلك المذكورة إذا لم يتم نشره..... والنشر العلمي ينصب على البحث العلمي بصفة عامة، مهما كان نوع ذلك البحث العلمي، كالكتاب والرسالة والمذكرة، والمقال العلمي....

يلاحظ هنا أن مفهوم البحث العلمي المقصود بالنشر هو ما توصل إليه الباحث من نتائج قام بتدوينها وتوثيقها في شكل مقال أو رسالة، أي البحث العلمي في مفهومه المادي، وسيتم التركيز على نشر المقال العلمي تحديدا....فما المقصود بالمقال العلمي، وما المقصود بالنشر العلمي وما فوائده وشروطه؟

1- مفهوم المقال العلمي:

تحتاج الكتابة العلمية إلى الكثير من التركيز من طرف الباحث، لأنه مطالب بتحقيق الدقة في عمله، انطلاقا من اختيار العنوان، إلى ضبط الإشكالية، ومرورا بوضع خطة للموضوع المراد تحرير المقال بشأنه، وباختيار المراجع المساعدة على عرض الأفكار ومناقشتها وإثباتها، وبحسن اختيار المصطلحات المناسبة لموضوعه وضروته ضبطها، ووصولاً إلى النتائج المترتبة على بحث، وكل هذا مع الأخذ في الاعتبار مسألة تنسيق عمله من الناحية الشكلية.....

أ- تعريف المقال العلمي:

المقال العلمي هو بحث قصير محدود الطول، يتناول بالدراسة موضوعا معينا، يكتبه الباحث بالاعتماد على لغة علمية متخصصة، والتخصص هنا يركز على استخدام المصطلحات المناسبة، وفي المجال القانوني ينبغي بدهاء توظيف المصطلحات القانونية وبشكل صحيح..... وواضحة، ومعتما على الأدلة والبراهين التي تثبت أفكاره التي عرضها، وذلك بهدف إقناع القارئ، واستنادا إلى مبدأ الجودة والإبتكار، بأن يكون الموضوع المعالج جديدا...ليتوج عمله بمجموعة من النتائج والملاحظات والاقتراحات.

يعتمد الباحث في عرض فكرته على الموضوعية من جهة وعلى الحجج والبراهين من جهة أخرى...**وفي كتابته** على لغة سلسة وواضحة ومفهومة، بحيث يعتمد الأسلوب العلمي دون زخرفة....ويوظف المصطلحات المتخصصة (القانونية)..... **وفي أسلوبه** على الجاذبية والتشويق.....

ب- شروط كتابة المقال العلمي:

حتى يتحقق الهدف المنشود من وراء كتابة المقال العلمي، يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط وهي مما يلي:

- **تحديد الموضوع المراد الكتابة عنه:** بحيث يجب على الباحث أن يختار موضوعا جديدا، وبالتالي إشكالية جديدة، ووضع عنوان مناسب للمقال المراد تحريره وبدقة، وإلا فإن الكتابة أو إعادة تابة موضوع سبق تناوله من طرف باحث آخر يعد مضيعة للوقت، ومجرد تكرار لا أكثر ولا أقل..... وحتى يتحقق مطلب اختيار موضوع جديد، يجب على الباحث أن يطلع على الأعمال السابقة، والتي لها علاقة مع مجال تخصصه، لمعرفة الأعمال المشابهة، حتى يتفادى التكرار، ويكون عمله ذا فائدة، سواء بالنسبة إليه، أو بالنسبة للآخرين، أو بالنسبة للمجتمع..... والإطلاع على الأعمال السابقة يكون من المجالات العلمية بشكل أساسي، سواء أكانت مجلات ورقية أو مجلات الكترونية.

بعد الحصول على الأعمال السابقة، يجب أن يجري دراسة شاملة لها، ومقارنة فكرته مع ما هو متوفر، حتى يتمكن من تحديد وضبط الفكرة بدقة.....

وبالحديث عن الدراسات السابقة، يأتي الحديث عن المراجع، وتوفرها، وهنا يمكن القول بأنه يجب اختيار موضوع متوفر على المراجع، ولكن العبرة ليست بكمية المراجع المتوفرة، بل بنوعيتها، هذا من جهة، كما أن الباحث يستعين بالمراجع لتوظيف المعلومات التي يحتاج إليها والتي يستقيها من هذه المراجع، والاستعانة بها لأثبات وجهة نظره وفكرته، وتدعيمها، ومناقشة الأفكار الموجودة في المراجع.

- **ضبط عنوان المقال:** عنوان المقال يختلف عن عنوان الرسالة أو عنوان المذكرة، وعليه، وبما أن المقال محدود من حيث عدد صفحاته، التي يفترض ألا تتجاوز 20 صفحة كحد أقصى، فيجب على الباحث أن يجتهد في صياغة العنوان المناسب لطبيعة العمل الذي سيقدمه، فالعنوان في هذه الحالة يجب أن يكون متناسبا مع دراسة مركزة ومعقدة وفي عدد محدد من الصفحات....

- **وضع الهيكل العام للمقال:** والمقصود هنا هو الخطة المعتمدة لمناقشة موضوع المقال. إذ يحتاج الباحث إلى وضع خطة يعرض من خلالها أفكاره ويناقشها، بطريقة مرتبة، فالخطة مرادفة للترتيب والتنظيم وتجنب العشوائية في عرض الأفكار. والخطة يجب أن تكون ثنائية بطبيعة الحال.

- **عملية تحرير الموضوع:** تتطلب عملية تحرير الموضوع الحرص على التسلسل والتنظيم في عرض الأفكار، والدقة والوضوح، إلى جانب ضرورة تقديم الأدلة والبراهين عن كل رأي أو فكرة، لاسيما منا الآراء الشخصية، إذ يجب على الباحث أن يعرض رأيه الشخصي، وأن يحلل النصوص القانونية المرتبطة بالموضوع، باعتباره باحثا قانونيا، وتقديم **النقد البناء، وبدون تجريح لأية جهة لأي شخص**

آخر، فهذا الأمر، أي التجريح، يتنافى وأخلاقيات الكتابة العلمية.

أما بالنسبة للمقدمة فيجب أن يكتبها بعناصرها، وكذلك الأمر بالنسبة للخاتمة، والتي تتضمن مختلف الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال بحثه، وكذا الاقتراحات التي يمكن أن يقدمها والتي يمكن أن تساهم في تحسين نظام وتعديله، واستبداله بآخر جديد كلياً وأكثر تطوراً.....

2- مفهوم النشر العلمي:

أ- تعريف النشر العلمي:

النشر من الناحية اللغوية:

هو إذاعة الخبر وإشاعته، بحيث يجعله معروفاً بين الناس، أو على الأقل بين أكبر عدد من الناس.

النشر من الناحية الاصطلاحية:

النشر العلمي في الاصطلاح العلمي، فهو ذلك النشاط الذي يهدف من ورائه إطلاع الجمهور المختص على نتائجه الجديدة التي توصل إليها، والتي قد تصبح أهميتها مقتصرة فقط على صاحبها إذا لم يتم نشرها.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث يكتب من أجل أن يساهم في نشر المعرفة، وفي معالجة المشاكل التي يعرفها مجتمعه، وتحديدًا في مجال تخصصه، وبالتالي فنشر بحثه يعمل على إعلام الجمهور المهتم بنتائجه كما سبقت الإشارة.

ب- فوائد النشر العلمي:

يحقق النشر العلمي فوائد تعود بالدرجة الأولى على صاحب البحث المنشور، بالإضافة إلى فوائده على المجتمع، ويمكن ذكر الفوائد التالية:

- يساهم النشر العلمي، وانطلاقاً من مفهومه في عرض أفكار الباحث واتجاهاته وآخر ما توصل إليه اجتهاده.
- يساهم النشر العلمي في رفع مكانة الباحث في محيطه العلمي وفي مجال تخصصه.
- يؤدي النشر العلمي إلى تعرّف الباحثين على بعضهم البعض، وقد يساعد على بناء بيئة تواصلية بينهم تقودهم إلى فتح النقاشات فيما بينهم وتبادل الأفكار والآراء، وهو الأمر الذي يساهم في إجراء دراسات حديثة تؤدي بدورها إلى تطوير مختلف العلوم، بالإضافة إلى رفع المستوى الثقافي للمهتمين بالتعرف على الأبحاث والدراسات المنشورة باستمرار.
- زيادة المعرفة والخبرة لدى الباحث، وبالتالي تطوير نفسه وفكره، وذلك من خلال تعرفه على الأخطاء التي يقع فيها، والتي لا يمكنه أن يكتشفها إلا إذا اطلع على بحثه شخص آخر، وفي

مجال النشر العلمي، فإنه من شرط نشر البحث عموماً، والمقال بشكل خاص أن يتم تحكيمه من قبل أخصائيين في مجال البحث وعدم نشره في حال وجود أخطاء أو نتائج غير دقيقة أو غير مفسرة بشكل جيد.

- تقديم خدمة للمجتمع من خلال الحلول التي يضعها للمشاكل التي يقوم عليها بحثه ومختلف الأبحاث المنشورة، وفي كل مجالات الحياة....
- يعمل النشر العلمي على رفع الرصيد العلمي للطالب ودرجاته...
- يعد النشر العلمي وسيلة فعالة لتنشيط حركة البحث العلمي وانتزاعها من الركود....

ج-وسائل النشر العلمي:

تتمثل وسائل النشر العلمي المتاحة في العصر الحالي، وإلى جانب النشر الشفهي الذي يكون من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات، والتي يمكن تسجيلها صوتياً ومرئياً، في كل من:

■ **النشر الورقي** والتي يكون من خلال نشر البحوث، وتحديدًا المقالات في مجلات دورية، تكون تابعة لمراكز بحث، إما مراكز عمومية أو خاصة، أو تابعة للجامعات (مجلة جامعية أو مجلة خاصة بكلية معينة وبالتالي ذات تخصص معين) أو مجلات تابعة لمخابر بحث. أما بالنسبة للكتب والأطروحات، فيتم نشرها من خلال دور النشر المعتمدة.

■ **النشر الإلكتروني**، والذي يكون من خلال توفير البحوث العلمية، سواء أكانت مقالات أو أطروحات أو كتب في شكل إلكتروني، وإتاحتها عبر الشبكة الاتصالات الإلكترونية، الانترنت. فالنشر الإلكتروني هو تخزين المقالات والبحوث العلمية بصفة عامة على دعائم إلكترونية، ثم عرضها بطريقة إلكترونية، عبر الشبكات الإلكترونية.

وفي هذا الصدد يمكن توضيح الفكرة التالية: بالنسبة للمجلات الدورية، والتي تصدر إما عن مراكز البحث أو عن الجامعات والكليات، فإنه وإلى جانب إصدار المجلات في شكل نسخ ورقية، فإنه أصبحت توفرها في شكل إلكتروني، بحيث أصبح لكل مركز بحث أو مخبر بحث أو كلية أو جامعة موقع إلكتروني على شبكة الاتصالات الإلكترونية، وبالتوازي مع النسخ الورقية لأعداد المجلات أو الدوريات، يتم توفير النسخ الإلكترونية على هذه المواقع، وبهذا فإنها تفتح المجال لشريحة كبيرة من القراء والمهتمين والمتخصصين لتمكينهم من هذه الأعمال العلمية، وهو الأمر الذي يحقق فائدة كبيرة.

فنظراً للصعوبات والمشاكل المرتبطة بالنشر الورقي، جاء النشر الإلكتروني ليساهم في التخفيف من تلك المشاكل، كارتفاع عدد طلبات النشر وتزاحم الباحثين على النشر، ومشاكل التخزين، بالإضافة

إلى قابلية الورق للتلف، ولو أن الدعائم الالكترونية قابلة هي الأخرى لتعرضها للتلف بسبب الفيروسات مثلاً....

د- **كيفية تقديم المقال العلمي للنشر:** بعد انتهاء الباحث من كتابة مقاله، ينبغي أن يحضر مقاله ويخرجه وفقاً لل قالب الشكلي الذي تتطلبه المجلة التي يريد نشر مقاله فيها.

➤ بداية: يجب أن يرفق **المقال** المكوّن من مقدمة وعرض جزأين وخاتمة **بملخص عن المقال**

والذي يجب أن يدرج بعد عنوان المقال مباشرة، وبأكثر من لغة، فيكون بداية باللغة التي كتب بها المقال، وبلغة أجنبية ثانية، وهي الفرنسية أو الانجليزية، (وهذا في حالة ما إذا كتب المقال باللغة العربية)، ويمكن أن يُشترط أن يُكتب الملخص باللغتين الفرنسية والانجليزية معاً، وهذا إلى جانب اللغة العربية لغة المقال. وعلى العموم، يُشترط دائماً كتابة المقال بلغة أو لغتين تختلفان عن اللغة التي كتب بها المقال، والانجليزية إحداها.

كيف يُكتب الملخص؟

الملخص آخر ما يكتب، وهو عبارة عن اختصار لما جاء في المقال، ولذلك فهو يتكون من ثلاث فقرات، وهي المقدمة والعرض والخاتمة. وفي مجموعه يجب ألا يزيد الملخص عن عدد محدد من الكلمات، وهنا تظهر قدرة الباحث على التحكم في عدد الكلمات التي يكتبها والتي يتمن من خلالها من إيصال فكرة موضوعه لشكل عام للقارئ. في العادة من 150 إلى 200 كلمة...

✓ بالنسبة للفقرة الأولى، فهي المقدمة ولا تزيد عن سطرين، أي مقدمة مختصرة ولكن واضحة..

✓ أما بالنسبة للفقرة الثانية، فهي الموضوع، والذي يقدم فيه الباحث عرضاً لما تم بحثه باختصار موضحاً الأفكار الرئيسية...

✓ وأما بالنسبة للفقرة الثالثة فهي التي تتضمن عرضاً سريعاً للخاتمة، أين يستعرض الباحث أهم النتائج التي توصل إليها، دون الخوض في تفاصيل كثيرة.

ملاحظة:

الملخص هو الواجهة الرئيسية للمقال، ويعطي الانطباع الأول حول الموضوع لدى القارئ وبالتالي يجب الاعتناء بكتابته وفقاً للأصول المطلوبة لذلك... **فالملخص يعكس ما جاء في المقال**

- يجب أن يستغني عن العبارات والكلمات غير الضرورية في كتابة الملخص... ويستعمل عبارات واضحة ومتراكبة، وهذا الأمر ضروري كذلك في المقال....

- مراجعة ما كتب في الملخص والتحقق مما إذا كان يعطي صورة واضحة عن الموضوع-يمكن رفض المقال بسبب رداءة كتابة الملخص.

بالنسبة لبقية أجزاء المقال، فإنه يمكن تقديم التوضيحات التالية:

- **المقدمة:** هي تمهيد للموضوع، ويجب أن تكون واضحة وتتضمن الإشكالية التي يجب طرحها بشكل واضح ودقيق كذلك
- **صلب الموضوع:** مقسم إلى جزئين رئيسيين، يعالج من خلالهما الإشكالية، ويستعرض موقف التشريع والفقه والقضاء إن وجد طبعاً، مع المناقشة والتحليل والتعليل...
- **الخاتمة:** تتضمن النتائج والاقتراحات في شكل عناصر منظمة ومرتبطة بترتيب الأفكار والعناصر في صلب الموضوع، فالخاتمة هي محصلة البحث.....

الأمر الضروري: يجب الكتابة بأسلوب شخصي

الهوامش: يمكن كتابة الهوامش أسفل كل صفحة، مع كتابة قائمة المراجع في نهاية المقال ويمكن الاستغناء عن قائمة المراجع، وكتابة كل الهوامش في نهاية المقال، وهذا حسب شروط كل مجلة.....

بعد الانتهاء من كتابة المقال، يجب على الباحث أن يراجع مقاله، فهذا الأمر ضروري جداً ومهم، فمراجعة المقال مرة أخرى يمكّن الباحث من اكتشاف أخطائه، سواء أكانت لغوية أو في الموضوع، أو في الشكل، ولذلك يمكن أن يستعين بأحد زملائه لقراءة المقال....ولقراءة الملخص ومراجعتها علمياً، كذلك لمساعدته على تحسينه، فالكاتب لا يرى عيوبه وأخطائه.... يمكن الاستعانة كذلك بخبراء في اللغة لمراجعة المقال لغوياً: عربية أو أجنبية... فهذه كلها تحسينات مفيدة للمقال وللباحث.

بعد تقديم المقال للنشر في المجلة التي اختارها الباحث، والاطلاع عليه من طرف الخبراء المحكمين المختصين، يمكن أن يتعرض للرفض، ويعود ذلك للأسباب التالية:

- الكتابة بلغة غير مفهومة وبالكثير من الأخطاء اللغوية، ويمكن حتى الموضوعية.
- الاعتماد على نصوص قانونية ملغاة مما أدى إلى نتائج خاطئة.
- عدم احتواء المقال على الجديد، وأن الفكرة المروضة في المقال قد تم نشرها سابقاً.
- اكتشاف احتواء المقال على سرقة علمية.
- عدم تصحيح الأخطاء بالرغم من طلب المحكمين ذلك.
- اكتشاف أن المقال قد نشر في مجلة أخرى.